



PROVISIONAL
A/38/PV.90
13 December 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

الرئيس : السيد ايوكا
ثم : السيد على
(نائب الرئيس)
(بنمبا)
(سنغافورة)

- الذكرى الخامسة والثلاثون للاعلان العالمي لحقوق الانسان : التعاون الدولي من أجل تعزيز واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية : مشروع القرار [٢١]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطاوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطاوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فسينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64481/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥البند ٢١ من جدول الأعمال

الذكرى الخامسة والثلاثون للاعلان العالمي لحقوق الانسان : التعاون الدولي من أجل تعزيز واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية :
مشروع القرار (A/38/L.42)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انه لمن دواعي الرضا البالغ بالنسبة لي ان تتزامن فترة رئاستي للجمعية العامة مع الذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ويسعدني اكثر ان تولي الجمعية العامة اليوم أهمية خاصة للاحتفال بهذه الذكرى . ويعتبر الاعلان العالمي لحقوق الانسان ذا أهمية خاصة لأمريكا اللاتينية ، لأن ثلاثا من دول أمريكا اللاتينية هي بنما والمكسيك وكوبا ، هي التي اقترحت في مؤتمر سان فرانسيسكو حيث وضع ميثاق الأمم المتحدة ، ضرورة تضمين الميثاق اعلان عالمي لحقوق الانسان ، ومن أجل ذلك الغرض تقدمت تلك الدول بمشروع اعلان صاغه القانوني البنامي السيد ريكاردو ج . الفارو . وعندما لم يتسع الوقت امام مؤتمر سان فرانسيسكو للنظر في اعلان حقوق الانسان لادراجه في الميثاق ، تقرر ان يكون من المهام الأولى للجمعية العامة الناشئة ادراج ذلك الاعلان ، ومرة أخرى اصرت دول أمريكا اللاتينية الثلاث على مطلبها في الجمعية العامة وتقدمت بالمشروع الذي عرضته من قبل في مؤتمر سان فرانسيسكو ، واعتمد المشروع كورقة عمل . وقد كللت تلك المبادرة باعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ في اطار أعمال لجنة حقوق الانسان التي رأسها السيدة اليانور روزفلت .

لقد قيل بحق أنه اذا كان من الممكن أن نقول ان للأمم المتحدة
أيدولوجيتها ، فان تلك الايدولوجية لا بد أن تكون ، أولا وقبل كل شيء
ايدولوجية حقوق الانسان ، وهذا يعني ، من الوجهة العطفية ، أنه ينبغي أن
يكون لأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان الاعتبار الاول في كل ما نقوم به من
عمل هنا في الامم المتحدة . ويجب ألا ننسى في هذا الصدد ذلك الاتفاق الذي
اعتمده مؤتمر طهران بشأن أهمية تمتع الشعوب والبلدان بحق تقرير المصير ، وسرعة
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مراعاة لحقوق الانسان بصفة عامة وعلى
نحو فعال .

يجب أن يكون الاعلان مصدر الهام وتوجيه لها في سياساتنا واستراتيجياتنا
عند تناول القضايا والحالات الخاصة . وذلك أمر يصدق على كل الدول والأمم
لأننا اذا حللنا كل مسألة وموقف مما تواجهه المنظمة العالمية ، نجد أن هناك في
كل حالة تقريبا مسألة أساسية تتعلق بحقوق الانسان . فهناك الملايين من الناس
في العالم يعانون الجوع والمجاعة ، وهذه مسألة ملحة لأنها تتعلق بالحق في
الحياة . وبييت الملايين كل يوم دون ماوى أو مياه صالحة للشرب أو خدمات صحية
كافية . وهنا يتعلق الأمر مرة أخرى بالحق في الحياة والحق في الصحة والحق في
مستوى معيشة ملائم . وكثير من حالات الصراع التي تقع في أجزاء متفرقة من العالم
تنشأ بسبب العلاقات بين مختلف المجموعات الوطنية والعرقية والعنصرية والدينية ،
ومن المؤسف ان نرى أن حقوق الاقليات كثيرا ما تتعرض للخطر في غمار تلك الحالات
واعتقد أنه لكي تواجه حالات ذلك شأنها على نحو سليم ، لا بد وأن نأخذ في
اعتبارنا البعد الخاص بحقوق الانسان ونستفيد من المعلومات والخبرات المتاحة لدى
الامم المتحدة في هذا المجال .

ان الالتزام بحقوق الانسان المكرس في الميثاق من العناصر الأساسية التي
يجب ألا تتجاهلها الدول الاعضاء . وهذا يعني أنه يتعين علينا أن نواجهه

انتهاكات حقوق الانسان ونعالجها على نحو ملائم . ومن المؤسف ان تلك الانتهاكات قد أصبحت شائعة للغاية هذه الأيام . ففي كل يوم نسمع عن حالات اعدام تعسفي بغير محاكمة ، وحالات اختفاء قسري أو اختياري ، وحالات تعذيب ، واحتجاز لآلاف البشر بوصفهم سجناء سياسيين ، ومعاملة المحتجزين والمسجونين معاملة لا انسانية ومهينة ، كما نسمع عن تجاوزات ترتكب بسبب التعصب العنصري أو الديني وفي جنوب افريقيا يرفض النظام العنصري القائم على القمع الاعتراف بحق الملايين من سكانه العيش كبشر ، كما ينكر عليهم حقهم الاساسي في الحرية والمساواة مع بقية مواطنيهم . انها لوصفة عار في جبين الانسانية أن تستمر حالة كهذه في عصرنا هذا .

وينبغي أيضا ان نتذكر الموقف الصعب الذي يعيشه سجناء الضمير . انه من غير المقبول ، دون شك ، أن يحاكم الناس بسبب العقيدة أو الجنس أو الفكر أو الدين . وآمل أن يفرج عن كل اولئك المحتجزين للأسباب المذكورة تكريما لهذه الذكرى السنوية للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

والى جانب الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، لدينا سكان هامان وضعنا عملا على ايجاد صيغة أكثر الزاما للدول التي توافق عليهما : وهما ، العهد الدولي للحريات المدنية والسياسية ، والعهد الدولي للحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان جميع الذين يتابعون الانشطة التي تجرى في اطار هذين الصكين يعترفون بأن هناك عملا جادا يجرى القيام به وأن التعاون والحوار قد بدأ بصورة مشرقة وسليمة بين الدول الاعضاء وبين المجتمع الدولي . وحتى الآن صدقت ٧٧ دولة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، وصدقت ٨٠ دولة على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ليس ممن أولويات المهام التي تضطلع بها الجمعية العامة أن تشجع الحصول على المزيد من

التصديقات على هذين الصكين الاساسيين حتى يصبح الالتزام بهما عالمي النطاق وحتى نحترمهما كل الدول ؟ اليس للجمعية العامة دور طعنه في هذا المجال ؟ اليس من الواجب علينا ان ننظر في الكيفية التي نسهم بها في هذه المهمة بحيث نحتفل بالذكرى الاربعين للاعلان العالمي في وقت نكون قد قطعنا فيه شوطا كبيرا على طريق التصديق العالمي على هذين العهدين ؟

وعلاوة على تطبيق طرق التعاون والحوار هذه ، ينبغي للامم المتحدة ايضا ان تواصل معالجة المسائل العاجلة والملحة . واشير بذلك الى حالات الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان . فحاليا ، تجري مناقشة الحالات التي من هذا النوع علنا في الجمعية العامة وفي اجهزة اخرى ك لجنة حقوق الانسان كما تبحث ايضا عن طريق الاجراءات السرية . وتعرب القرارات التي تعتمد عن مشاعر القلق ازاء بعض الحالات او الادانة الصريحة لبعضها الآخر . وتجرى عطية تقصي الحقائق عن طريق افرقة عمل ومقررين معينين ، كما يقوم الامين العام باجراء اتصالات مباشرة او يعرض مساعيه الحميدة اما بمبادرة من جانبه او بناء على طلب احد اجهزة الامم المتحدة . وبالرغم من كل هذه الانشطة التي تستحق الثناء ، توجد حالات كثيرة تنتهك فيها حقوق الانسان انتهاكا خطيرا ، وهي حالات لا توليها الامم المتحدة اهتماما كافيا . لذلك ، فمن الضروري ان نمنع النظر في اجراءاتنا التي تنتقى على اساسها حالات حقوق الانسان التي ينبغي للامم المتحدة ان تنشط فيها بشكل اكبر . كما يتعين ان ندرس ايضا الكيفية التي يمكن بها ان نجهز الامم المتحدة لكي تستجيب لحالات الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان بسرعة اكبر .

ومن الضروري ان نفحص تلك الانتهاكات في جميع اشكالها ومظاهرها بما في ذلك انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتوضح الأرقام التي جمعتها مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ان ٤ طفل يموتون كل يوم بسبب الجوع أو لسوء الظروف المعيشية . ان هذا الرقم الاحصائي يدعو الى الاحباط ، وهو رقم

لا يمكن قبوله أخلاقيا في عصرنا هذا . فلماذا تحدث هذه الأمور المفزعة ؟ هناك اسباب داخلية وخارجية لحدوثها . فعلى المستوى الداخلي ، كثيرا ما يستهين برغبات الشعوب وتهمل احتياجاتها ، فالفقر وضعف الادارة والتوزيع غير المنصف للموارد تؤدي جميعا الى تفاقم تلك الحالات . لكن هناك أيضا عوامل خارجية خطيرة . فالانكماش العالمي وزيادة أعباء المديونية والازمة الحالية في النظام الاقتصادي الدولي ، أدت جميعا الى صعوبة قيام الدول النامية بجهد لتحسين الظروف المعيشية لشعوبها وتحريرها من الفقر . فالتنبؤات تشير التشاؤم وليس هناك أمام المعوزين سوى بصيص ضئيل من الامل لاشباع رغباتهم على الفور . ومن الضروري ومن الطح أن نتناول تلك العوامل الداخلية والخارجية ، ويتعين علينا أن نسعى لكي نضمن حصول كل انسان على اسباب البقاء . ويجب ان يوضع ذلك الهدف يدخل في نطاق الامكانيات المتاحة لكل العالم . ولا شك ان تحقيق ذلك الهدف يدخل في نطاق الامكانيات المتاحة لكل البلدان التي تشكل المجتمع الدولي .

وينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده ويكشفها عملا على اقامة نظام اقتصادي فعال وعادل ومنصف لتمكين كل الحكومات من اشباع رغبات شعوبها . وعلى أساس هذا المنظور ، اكتسبت المناقشات المتعلقة باجراء المفاوضات الاقتصادية الشاملة واقامة علاقات اقتصادية اكثر عدلا مزيدا من اللاحاقية .

وتضفي الابعاد الكثيرة للتخلف الذي يعترب عليه الموت والضياع والفقر اهمية خاصة على المناقشات الجارية بشأن الحق في التنمية . فقد اعترفت محكمة العدل الدولية بوجود المجتمع الدولي ككيان قانوني . كما ان الجمعية العامة ، التي يمكن فيها ارساء المعايير والاعتراف بالحقوق ، عن طريق توافق الآراء ، تعتبر أفضل مكان يرمز الى هذا الكيان ويظهره أكثر من أي مكان آخر . لقد أعلنت الجمعية العامة أن الحق في التنمية حق من الحقوق الانسانية ، الا ان بقاء ومضمون هذا الحق الذي أكد على هذا النحو ما زال موضع نقاش . ومن المؤكد ان كل الدول الممثلة هنا تتفق

على أن حق التنمية يتضمن ، كحد أدنى ، حق كل انسان في الحصول على أسباب البقاء ، سواء كان يعيش في بلد متقدم او بلد نام . واذا ما بات هناك تسليم بهذه المقولة البسيطة نكون قد احرزنا تقدما ملحوظا في هذا الصدد ، وتكون قد ترتبت على ذلك اعظم الآثار على الصعيدين الوطني والدولي .

لقد أعطانا أميننا العام منظورا ملائما للغاية للاوضاع الدولية وحقوق الانسان في تقريره الأخير المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة .
 فدعونا نحاول ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أن نقدم اسهاما ملموسا وفعالا عن طريق أفعالنا . دعونا نسعى على الأقل الى أن نكفل ألا يموت طفل أو أى انسان آخر من العوز ، وألا يحرم أى شخص من حياته بصورة تحكيمية أو يعذب ، وألا يضطهد أى شخص أو يسجن بسبب معتقداته أو جنسه أو دينه أو عقيدته . وما من شك أن تلك الأهداف تمثل جزءا لا يتجزأ من مبرر وجود الأمم المتحدة وأنها في متناول الحاكمين والمحكومين على السواء بالمعنى الشامل للكلمة .
 وفي هذا الوقت الذى نحتفل فيه بالذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، دعونا نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره ، ودعونا نوحد جهودنا لنكفل ايجاد تعاون دولي حقيقي وفعال من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحترامها للبشر أجمعين على وجه الأرض .
 وأعطي الكلمة الآن للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وأعتقد أن الفرض من ذلك الاحتفال يجب أن يكون المساعدة على تركيز اهتمامنا على مدى ما تحقق من سياسات فعلية وممارسات في أنحاء العالم للقواعد التي أرساها الاعلان .
 وما زالت مواد الاعلان وأحكامه صحيحة بعد انقضاء ثلاثة عقود ونصف عقد على اعتمادها ولم تتعرض صلاحيته وأهميته لأى نقصان . وهذا يعني أنه ما يدعو الى المزيد من الأسف أننا مازلنا بعيدين عن تحقيق الرؤية الواردة في الاعلان وهي رؤية مجتمع انساني لا تنتهك فيه حقوق الانسان وغير مقيد بانعدام الحريات الأساسية التي تشكل جوهر الكرامة الانسانية . ومن الواضح أن تحقيق المثل العليا التي تتضمنها الاعلان هدف ينبغي أن

يحظى بأولوية عالية ويعطي زخما متجددا . وأتعهد بالأدخروسعا في تحقيق ذلك الهدف النبيل وسأواصل بصورة مطردة بذل مساعي الحميدة من أجل التوصل الى حل للمشاكل الناجمة عن القصور دون تحقيق تلك المثل والتي سأحتاج فيها دوما الى دعم الدول الأعضاء .

وهناك أسباب عديدة ومتنوعة لانتهاكات حقوق الانسان التي نواجهها بصورة مستمرة . بيد أنه مهما كانت تلك الانتهاكات فانها تعرض بالضرورة للنظر أمام الأمم المتحدة ولا بد أن يكون الأمر كذلك لأن دفع التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في اطار مفهوم أوسع للحرية يشكلان أحد العناصر الأساسية للولاية التي أنيطت بهذه المنظمة . وفي هذا الصدد ، بالرغم من أن أوجه القصور الحالية واضحة بشكل ملموس تماما ، هناك حقيقة لا تخفى وهي أن الأمم المتحدة حققت منجزات لم يسبق لها مثيل في التاريخ عن طريق تشجيعها لاحترام حقوق الانسان واعداد الصكوك اللازمة لتحقيق التعاون الدولي لذلك الغرض .

ويمثل ما تعلنه المادة الثامنة والعشرون من الاعلان العالمي من أن لكل انسان الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاعلان تحقيقا تاما ، يمثل ذلك تقدما في الفكر الانساني والمواقف الانسانية ، بعد أن كان تحققه مجرد حلم من أحلام المفكرين المثاليين في الأزمنة السابقة . كما اننا أعلننا أيضا حق كل كائن انساني في الحياة وفي السلم وفي بيئة سليمة وفي التنمية وفي تقرير مصيره وفي الحرية وفي التحرر من التعذيب في الغذاء وفي الصحة .

وعلاوة على ذلك وقع ١٢٢ بلدا حتى الآن على واحدة من الاتفاقيات الدولية التي حصلت على تصديق متسع النطاق وهي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى . كما دخل العهدان الدوليان حيز التنفيذ فعلا واحدهما خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والآخر خاص بالحقوق المدنية والسياسية بالاضافة الى بروتوكوله الاختيارى . وسوجب تلك الصكوك ، اعتمدت الدول الأعضاء وقبلت القيام بعملية لم يسبق القيام بها مطلقا : عملية دراسة النظم الحكومية ، القوانين والمؤسسات من حيث

مدى توافقها مع القواعد المعترف بها دوليا فيما يخص مستويات حقوق الانسان . وتلك الجهود من جانب الأمم المتحدة قد أضيفت اليها ودعمتها جهود الهيئات الاقليمية المختلفة المعنية بحقوق الانسان .

وتقوم لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بصورة نشطة بمواجهة الحالات التي تمثل انتهاكا واضحا لحقوق الانسان . وتتضمن عمليات استقصاء الحقائق والمصالحة التي تقوم بها اللجنة أشكالا مختلفة من البحث بواسطة الخبراء أو مجموعات من الخبراء وإقامة الاتصالات المباشرة مع حكومات البلدان التي تقع فيها المشاكل . وقد تطلب الحكومات ، وهي تطلب في الواقع ، خدمات الخبراء الدوليين من أجل تقديم النصح والمشورة اليها من أجل تدعيم قوانينها ومؤسساتها بما يعزز ويحمي حقوق الانسان في المستقبل . وفي الوقت نفسه يجرى اعداد قواعد حول مسائل كحقوق الطفل وحقوق الأقليات والسكان الأصليين وحظر التعذيب .

فمن الواضح أننا قطعنا طريقا طويلا وشاقا منذ مولد منظمنا في عام ١٩٤٥ . ومن الظلم أن ننكر أو نتجاهل الامكانيات طويلة الأمد لما تسنى انجازه فعلا . ومع ذلك لا بد أن أعود الى ما سبق أن ذكرته في البداية ، وهو أننا يجب أن نعترف باستمرار بوجود هوة كبيرة بين التشريع والممارسة العملية . وتلك حقيقة مثبتة أدركها شخصيا ادراكا أليما . وفي عالم اليوم هناك محتجزون سياسيون بلا حصر يعانون في السجون ، وقد لا يبساح كثيرون منهم تلك السجون أحياء . وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية لقي عدد كبير من الأشخاص حتفهم نتيجة لأحكام الاعدام التعسفية أو عمليات القتل الجماعي . وهذا ببساطة مغزع للغاية لأنه يعني أن أكثر حقوق الانسان أهمية وهو حق الحياة ، لا يكفل إلا بطريقة هزيلة للغاية . وعلاوة على ذلك فان حالات الاختفاء والنزوح الجماعي والتعذيب تعتبر ممارسات عادية في العديد من أجزاء العالم . ونلاحظ أن الفصل العنصرى ما زال مستمرا في بداية العقد الثاني للعمل من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، على الرغم من الادانات العديدة له من قبل المجتمع الدولي . وفي الوقت الذى نشهد فيه

زيادة لا مثيل لها في الوفرة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي تظل الحقيقة المؤلمة قائمة وهي أن ربع الجنس البشرى مازال يعيش في فقر مدقع .

ماذا يمكن أن نفعله بشأن ذلك الدليل المؤلم على ظلم الانسان للانسان ؟ ورغم أنه لن يكون من الواقعي أن نأمل في حدوث تغيير سريع بالطبع لا بد من أن نكافح لتحقيق ذلك مستمدين التشجيع من أن الدورة الحالية تقوم بنظر بعض الحلول الممكنة . وأعتقد أننا هنا في الأمم المتحدة يجب أن نمضى قدما في تلك الجهود بصورة هادفة وعليية لمحاولة تحقيق نتائج ملموسة . ومع أخذ تلك الاعتبارات في الحسبان أود أن أقدم بعض الاقتراحات المحددة .

هناك ٣٦ دولة من الدول الأعضاء لم تصدق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، ٧٩ دولة عضوا لم تصدق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ٨٢ دولة عضوا لم تصدق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، ١٢٧ دولة عضوا لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري المتعلق بذلك العهد . وفي هذه المناسبة أحث تلك الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على تلك الصكوك أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن . والواقع أن قبول آليات التعاون التي توفرها تلك الصكوك قد يكون أحد أوضح الأدلة التي يمكن أن تقدمها أى دولة على مدى التزامها بحقوق الانسان .

وثانيا أقترح أن تقوم كل دولة بدراسة تفصيلية دقيقة لمدى كفاية قوانينها ومؤسساتها لضمان احترام حقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الانسان للأشخاص المعتقلين لأسباب مختلفة بصفة خاصة . ويمكن لنظام فعال من الضمانات والرقابة أن ينقذ آلاف الأرواح وأن يجنب العديدين من البشر الكثير من المعاناة .

وفي هذا الخصوص ، من الطبيعي أن يكون أحد الاهتمامات الرئيسية هو رفاهية موظفي الأمم المتحدة . ولسوء الحظ تعرض بعض موظفي الأمم المتحدة لانتهاكات لحقوقهم الانسانية بل فقد البعض منهم حياتهم ، وحرم كثيرون منهم من حريتهم .

وهذه المناسبة أناشد الدول الأعضاء التي في بلدانها محتجزون من موظفي الأمم المتحدة أن تنظر على وجه الاستعجال ، ولولأسباب انسانية ، في اطلاق سراحهم على الفور .

ثالثا ، وهناك مجال لأن تسعى الدول الأعضاء بنشاط أكبر الى انشاء أو تعزيز اللجان الوطنية والأقليمية لحقوق الانسان ، وتحسين مستوى التعاون بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتعزيز واحترام حقوق الانسان على مستوى القاعدة ، وضمن ادرج تعليم تلك الحقوق في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية .

وهذه بعض الخطوات الايجابية التي اعتقد ان بالوسع اتخاذها في اطار التعاون الدولي عملا على تعزيز وصورن حقوق الانسان . وآمل مخلصا ان نتمكن في مناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان من الذهاب الى أبعد من اعلان تشبثنا بالمثل الرفيعة والنوايا النبيلة ، فنهجد السبيل للقيام بأعمال لموسسة ونبائة . ودعونا ، وسنة ١٩٨٤ تقترب ، ننسق ونجدد جهودنا ونزيد قدرتنا على معالجة هذه المسائل التي تكمن في جوهر الكرامة الانسانية ، وتمس الأساس الذي يمكن ان يبنيني عليه نظام اجتماعي دولي عادل . ومرة أخرى أتعهد بتقديم دعمي الشخصي المتصفف بالتصميم من أجل بلوغ هذه الغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لمشـ

الصومال ليتكلم نيابة عن الدول الافريقية ، بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية .

السيد آدن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لواجب

محبب الى نفسي أن اتكلم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية ، بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

فقد كان اصدار هذا الاعلان التاريخي بداية مرحلة هامة في عطية التحضير . ولقد استخدمت في وضعة الحصيلة المتراكمة من الحكمة والخبرة البشرية انشاء لمعيـ

انساني منصف يكفل تحقيق الحرية والعدل والسلم في المستقبل . ومازال الاعلان السـ

اليوم محتفظا بصلاحيته وقوته بغير نقصان ، لأنه حدد العوامل السياسية والاجتماعية

والاقتصادية الضرورية لرفاهية الشعوب ، واستقرار الأمم ، وقبل كل شيء تحقيق السلم والتقدم في عالم متكافل . ومن الواضح أننا اذا تجاهلنا الاعلان العالمي ، سيكون في تجاهلنا له هلاكنا ، لذلك ينبغي أن نظل نعيد التأكيد على احكامه ، ونظل ندعمها .

ولسوء الحظ تواجه مسألة حقوق الانسان المجتمع الدولي بمفارقة أليمة . فبينما يوجد هناك وعي أكبر وأوسع انتشارا بقيمة الفرد أكثر من أى وقت مضى في تاريخ البشرية ، مازالت المجموعات العرقية بل وسكان بلدان بأكملها ، ومازالت الدول والاقليم في عالم اليوم تعاني من شتى أشكال الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي واسعة النطاق .

وعلى سبيل المثال ، تعتبر سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا مثلا صارخا على انتهاك حقوق الانسان على مستوى بلد بأكمله . والطبع ، فان العنصرية في جنوب أفريقيا ظلت الشغل الشاغل للدول الافريقية وغيرها من الدول النامية طوال حياة الأمم المتحدة . وهذا القلق الذى نشعر به له ما يبرره تماما . فمادامت الاقلية البيضاء تواصل تجريد الأغلبية غير البيضاء في جنوب افريقيا وناميبيا من كرامتها الانسانية وحرمانها من حرياتها الاساسية ، على أساس عنصرية مؤسسية عنصرية ، لن نقصر عن بذل كل جهد واقتسام كل فرصة لادانة ذلك النظام الشرير ، وحث الدول على المشاركة في التدابير الرامية الى القضاء عليه .

وتعرب الكلمات التالية من اعلان لوساكا تعبيرا بليغا عن موقف الدول الافريقية

من الفصل العنصرى :

" . . . ونحن نسلّم بأن النضال داخل دولنا من أجل تحقيق التآخي بين البشر والحفاظ على الكرامة الانسانية ، مازال في بدايته . فمناصبتنا العسداء للاستعمار والتمييز العنصرى الممارس في الجنوب الافريقي ، ليس منشؤها أننا بلغنا حد الكمال ، بل تسكنا بكرامة الانسان ومبدأ المساواة بين البشر . ونحن ان نشاهد غيرنا من أعضاء الجنس البشرى أن يقدوا لنا دعمهم فانما نفعل ذلك على اساس التزامهم بهذه المبادئ العالمية " . (A/7754 ، الفقرة ٤)

ويمكننا أن نرى صورة مصغرة لمدى وحشية الفصل العنصرى ، في المأساة الانسانية القائمة في قرية ماغوا بجنوب افريقيا . فلقد اعتبرت السلطات الحاكمة أن ماغوا " بقعة سوداء " ،

نظرا لانها محاطة بمجتمعات بيضاء ، وقررت أن تلك "البقعة السوداء" يجب ان تزال . وهذا يعني ان الأسر التي حصلت على أراغيبها منذ سبعين سنة بالشراء أمرت بأن تستوطن مكانا آخر عند ارادتها ، وذلك فيما يسمى بالموطن ، وهو بيقة لم تألفها وليست بها موارد . واولئك السكان ، ان يفعلون ذلك ، لا يفقدون ديارهم وحرفهم فحسب ، بل وحقهم في الإقامة والمواطنة في جنوب افريقيا . وقد قال بعضهم أنهم يفضلون الموت على ترك ديارهم وفي رأينا أن الدول الأعضاء يمكنها ان تكرم ذكرى الاعلان العالمي ، بالالتزام بالكفاح عند نظام دولة تنتهك أحكام ذلك الاعلان بصورة لم يسبق لها مثيل .

وسواء بحثنا في الحريات الشخصية للشعب الافريقي في جنوب افريقيا ، أو حياته الأسرية ، أو حقوقه المدنية والقانونية ، أو اشتراكه في المجتمع بشكل عام ، أو فرصه الاقتصادية . فاننا سنتبين الآثار الخبيثة للفصل العنصرى في كل حالة من تلك الحالات . ولا ريب ان حكم الجمعية العامة بأن الفصل العنصرى يمثل انكارا كاملا لمقاصد ومبادئ الميثاق ، وجريمة في حق الانسانية وتهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين له ما يبرره تماما .

وانذا ما نظرنا الى المسرح الدولي نجد أن أسباب التوتر والنزاع كثيرا ما ترجع الى حقيقة ان انتهاك حقوق الانسان غالبا ما تتجاوز الحدود الوطنية . ومرة أخرى تشكل جنوب افريقيا مثلا على ذلك لأن سياستها الاستعمارية وعدوانها العسكرى وهيمنتها الاقليمية ادت الى حرمان شعب ناميبيا ، بصورة ظالمة وغير مشروعة ، من ممارسة حرياته الاساسية . وترمي تلك السياسة ، بشكل متعمد ، الى تفويض الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادى للدول المجاورة .

وفي الشرق الأوسط ، استخدمت قوى الظلم والاستعمار القمع والارهاب والقوة الوحشية لكبت تطلعات الشعوب نحو تقرير المصير والهوية الوطنية . ونتيجة لذلك أصبح الاضطراب والنزاع ، والبؤس البشرى واسع النطاق ، من الامراض المتوطنة في تلك المنطقة من العالم .

وفي افغانستان وكمبوتشيا الديمقراطية يزودنا العدوان العسكرى الاجنبي والسيطرة والاحتلال ، بأمثلة أخرى على الانتهاك الفاضح لحق الشعوب في التمتع بالحرية والأمن ، وحق الأمم كبيرها وصغيرها على السواء ، في ان تختار ، دون تدخل ، نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

لقد اتفق الرأي العام العالمي على أن انتهاك حقوق الانسان هو السبب الرئيسي في التدفقات المخمة من اللاجئين . ويعد الوضع في الجنوب الافريقي وفي القرن الافريقي والشرق الاوسط وجنوب شرقي آسيا وجنوب غربيها ، الذي ترتبت عليه تدفقات خطيرة من اللاجئين ، دليلا على صواب ذلك التوافق في الرأي . فقد دفع القمع والظلم ومقاومة الطغيان في تلك المناطق ملايين التعساء ، الى الفرار من ديارهم وبلدانهم ، والبحث عن مأوى في الدول المجاورة . وتسبب الزيادة الكبيرة المطردة في اعداد اللاجئين في العالم قلعا دوليا عميقا له ما يبرره ، لأن اللاجئين أشخاص محرومون من حقوقهم الاساسية ، ويشكل وجودهم عبئا على الموارد الهزيلة للبلدان المضيفة ، وأكثرها بلدان نامية .

ومن الأوجه الأخرى للمفارقة المتعلقة بحقوق الانسان فشل مفاوضات الشمال والجنوب الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد أكثر عدلا . فبالما ظل نظام العلاقات الاقتصادية الدولي الحالي المجحف قائما ، ستظل غالبية البلدان النامية تعاني الاحباط في محاولتها تحقيق التقدم الاجتماعى وتحسين مستويات المعيشة في عالم أكثر عدلا من الناحية الاقتصادية .

ويمكن أقص تهديد لحقوق الانسان ، بالطبع ، في سياق التسلح الخطير بين الدول النووية التي يمكن أن يؤدي تلافسها العالمى الى حرماننا جميعا من حق الحياة . ومن الواجب ، فيما نعتقد ، انتهاز هذه المناسبة لمناشدة هذه الدول أن تستجيب لنداء الجنس البشرى لوضع حد لسباق التسلح النووى واحراز تقدم حقيقى في خفض الترسانات النووية ومنظومات الأسلحة .

ومن الأسماء التي تثير بالغ القلق استشرء التجاهل ، الذي يغلب أن يكون صارخا ، لحقوق الانسان وهو ملموس في العالم بعد خمسة وثلاثين عاما من اعتماد الاعلان العالمى . ومع ذلك ، يمكننا أيضا ادراك وجود اسهام مطرد وان كان بليطا في تحقيق مبادئ الاعلان من خلال الجهود الوطنية ، ومن خلال التعاون الدولي .

وتدعي الغالبية الساحقة من الدول - سواء قديمة المنشأ منها أو التي استقلت حديثا - انها ملتزمة بالاعلان العالمى من خلال ما تطبقه من القوانين العادية ، أو من خلال دساتير مكتوبة تتضمن الكثير من أحكام الاعلان . ومن المسلم به دوليا ، أن انتهاكات الحقوق الانسانية للمواطنين انتهاكا خطيرا بشكل متواصل سواء على أيدي قوى داخلية أو خارجية ، أمور تثير قلقا دوليا له ما يبرره .

ومن التلورات الهامة انضمام الكثير من الدول للصكوك القانونية كالعهد الدولى الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها . وينبغي الآن أن تبذل جهود أكبر لدعم الطابع القانونى والالزامى لتلك الصكوك وتوفير آليات تنفيذها . ويمكننا أن نلاحظ بارتياح أيضا أن العمل على المستويين الوطنى والدولى خلال السنوات الأخيرة لسالم الفئات الاجتماعية كالنساء ،

والأطفال ، والمسنين ، والمعوقين قام دليلا على احساس عميق بالاحتياجات الانسانية .

هذه التطورات المتواضعة والهامة في الوقت ذاته تجعل في الامكان أن نأمل في أن تبذل الدول الاعضاء جهدا أكثر تصميما لتنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الانسان التي اغطلعت بها بصفتها أطرافا في ميثاق الأمم المتحدة ويمكننا أن نأمل أيضا أن تأخذ الكرامة الانسانية مكانها الصحيح في النهاية باعتبارها العنصر الرئيسي في السياسات الوطنية والدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا ، الذي سيتكلم بوصفه رئيسا للمجموعة الآسيوية .

السيد غوكجي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يشرفني بصفتي رئيسا للمجموعة الآسيوية أن أتكلم باسم أعضاء تلك المجموعة وأقدم لكم ، ومن خلالكم الى الأمين العام ، خالص شكرنا وتقديرنا للملاحظات الاستهلالية الشاملة التي قدمها كل منكم .

وأود أن أذكر في البداية اننا نرحب بهذه المناقشة في الجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لاعتماد الأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في باريس في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ .

وقد احتل الاعتراف الشامل والفعال والتقدير بحقوق الانسان كما هي متضمنة في الاعلان ، خلال الأعوام ال ٣٥ الماضية ، مكانة بارزة بشكل متزايد في الحياة الدولية . ناعلان حقوق الانسان أصبح ، بشكل متزايد ، وسيظل مدونة لقواعد السلوك بالنسبة للمجتمع الدولي والنسبة للدول ، وأيضا لتعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتتميتها على نحو مطرد . الآ انه ما زال يتعين عمل الكثير في هذا المجال . ومن ثم فمن المهم أن تكفل جميع الدول التقيد المتزايد بشكل مطرد بالمبادئ الواردة في اعلان حقوق الانسان وتنفيذها وتنفيذها كاملا من أجل مزيد من التقدم صوب تحقيق الأهداف الجماعية التي تشارك فيها جميعا بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الانسان .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يكون الالتزام بالاتفاقيات والمعاهد الدولية ذات الصلة والاشتراك النشط في أعمال اللجان واللجان الفرعية المعنية بحقوق الانسان أحد الواجبات الأساسية للدول الأعضاء في هذه المنظمة .
واننا نأمل مخلصين أن يتيح الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين لاعلان حقوق الانسان في هذه الجمعية العامة فرصة أخرى للدول الأعضاء لتوجه اهتمامها خاصة لتعزيز مبادئ الاعلان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعلي الكلمة الآن لمشـ

الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذي سيتكلم بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان الاحتفال على مستوى العالم بالذكرى الخامسة والثلاثين لاعتقاد الاعلان العالمي لحقوق الانسان يبين أهمية هذه الوثيقة في التعاون الدولي بين الدول . وتتضح أهمية وفعالية الاعلان منذ عام ١٩٤٨ ، من حقيقة انه أدمج بشكل مباشر في كثير من الصكوك القانونية الوطنية والدولية ، كما استشهد به في العديد من قرارات الأمم المتحدة وروحي في صياغة جميع الشروط الدولية للتدين ، خاصة في مجال حقوق الانسان . وحتى وان حدثت تطورات على مدى الأعوام الـ ٣٥ الماضية ، تتجاوز مضمون اعلان حقوق الانسان ، على سبيل المثال في شكل حق الشعوب في تقرير المصير كأحد حقوق الانسان الأساسية ، فان الدول الاشتراكية تقدر قيمة الاعلان باعتباره وثيقة عالمية هامة مضادة للفاشية من وثائق الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية .

لقد جاء اعداد الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعتماده في وقت كانت فيه

ذكريات الجرائم الفاشية التي ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذكرى خسارة ٥٥ مليوناً من الأرواح ، منهم من قتلهم الفاشيون ، ومنهم ضحايا المعارك والغارات الجوية ، ما زالت ماثلة في أذهاب الشعوب .

وانطلاقاً من " الأعمال الهمجية التي آدت الضمير الانساني " التي جاء ذكرها في

د الحاجة لاعلان تنعى المادة ٣ بوضوح ، ضمن جملة أمور ، على أن " لكل فرد الحق في الحياة " .

واليوم ، بعد مرور أكثر من ٣٨ عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، يتعرض السلم العالمي للخطر مرة أخرى بدرجة كبيرة ، ويهدد الانزلاق مرة أخرى نحو المبرهنة بات أمرا ممكنا وان حق النوع الانساني في الحماية بات ثانية موضوع تساؤل . فسياسة المواجهة والتسلح المفرط التي تنتهجها الامبريالية أفضت الى وضع يخيم فيه على حياة البشر شبح التهديد بنشوب الحرب النووية ، وهي الجحيم الذي اذا ما اندلع سيكون بمثابة تدبير ذاتي للحياة على الارض .

ونظرا لنشر قذائف الولايات المتحدة الجديدة متوسطة المدى في اورها الغربية - ضد المصالح الحيوية والرغبة المعلنة للمغالبية العظمى من الشعوب - ازداد المنحاز السياسي تفاقمنا في قارتنا . والآن أكثر من أى وقت مضى ، أصبح من المحتمي أن نعبط خطط تلك الدوائر التي تسعى الى دفع العالم الى كارثة نووية . وللمحيلة دون حدوث هذا ، نتكاتف مع جميع القوى المحبة للسلم التي تعارض سياسة القوة والمواجهة ، والتي تنادى بالحد من التسلح ونزع السلاح والتعاون السلمي بين الشعوب .

من المستحيل ان نتكلم عن حقوق الانسان دون أن نشير الى القضية الأساسية لعصرنا ، وهي : توقف سباق التسلح بأقرب وقت ممكن والانتقال الى نزع السلاح . وقد اتخذت الدول الاشتراكية خطوات عديدة لتحقيق هذه الغاية . ولا تزال المقترحات الواردة في اعلان براغ السياسي للدول الأعضاء بمعاهدة حلف وارسو في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، واطلان موسكو المشترك لأعلى مستويات تمثيل الأحزاب والدول في سبع من البلدان الاشتراكية ، الصادر في ٢٨ حزيران /يونيه ١٩٨٣ ، ذات أهمية حيوية . فهي ترمي الى تجنب خطر نشوب الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ، والعودة الى الانفراج وتحسين العلاقات الدولية بين الحكومات .

ان التزام البلدان الاشتراكية بالحفاظ على السلم وصونه تعبير عن سياسة يعتبر فيها الانسان محورا لكل أنشطة المجتمع . فالدولة الاشتراكية لا تكفي بالأفكار والتعبيرات المجردة عن حرية الانسان ، لكنها أوجدت الظروف التي تشكل الأساس والضمان لأن يصبح بوسع الفرد أن يمارس حقوقه بالكامل ، ويتمكن من تنمية شخصيته بحرية وكرامة .

لقد تحول الهدأ الذي أرساه كارل ماركس ، والقاتل بأن التنمية الحرة لكل فرد هي شرط سبق للتطوير الحر لبني الانسان جميعا ، الى واقع في المجتمع الاشتراكي . فالملابيين من البشر يخبرون في حياتهم اليومية ما تصبح عليه الحياة عندما تنهد علاقات الطكية استغلال الانسان للانسان ولا يعود تحقيق الربح لقة من الناس مدار كل الجهود ، فيصبح بوسع كل انسان أن يجني ثمار العطل ، ويبيت تحقيق مستوى معيشة مرتفع للسكان جميعا الهدف والحافز لكل نشاط يمارسه المجتمع . فالبطالة والافتقار الى الأمن الاجتماعي والخوف من المستقبل كلها أشياء غريبة لا وجود لها في مجتمعنا . فالأمن الاجتماعي — كما نراه — كل لا يتجزأ ، فهو اما أن يكون متوافرا لكل أفراد المجتمع أو لا يكون له وجود .

ان الشروط الأساسية للأمن الاجتماعي في بلدنا تعني الحماية من الصعاب المادية في حالة المرض أو الشيخوخة ، وكذلك توفير ظروف اسكان ملائمة لكل فرد ، وضمان انه يوجد في المجتمع المكان الذي يحتاجه الفرد والذي يستطيع ان يشغله . وأخيرا ، يعني الأمن الاجتماعي في بلدنا أن كل شخص يستطيع أن ينمي قدراته وامكانياته في جميع المجالات ، بما في ذلك اتاحة المكانية له لتلقي تعليم شامل ، واكتساب قيم العلم والثقافة .

قد تكون تلك الأوجه والأظمة القليلة لممارستنا لحقوق الانسان وسياستنا الاجتماعية كافية للتدليل على ان محتويات ومعايير السياسة الاشتراكية في مجال الحقوق الانسانية تذهب الى أبعد من المعايير التي يتضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

فنحن الدول الاشتراكية نأخذ منطلقا من حقيقة انه يجب الآن — كما كانت الحال من قبل — ايملاء أقصى أهمية للاعلان العالمي لحقوق الانسان . وتبين الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان في أجزاء عديدة من العالم وهي الانتهاكات التي تتخذ شكل أعمال العدوان والعنصرية والفصل العنصري والفاشية والاستعمار والاستعمار الجديد ، ان الحقوق التي كرس في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لم تصبح حتى الآن واقعا حيا للملابيين من البشر لذلك ، ندعو باصرار — بما يتفق تماما والاعلان — الى اعطاء أولوية مطلقة للكفاح ضد الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان . اننا لا نستطيع أن نتجاهل ببساطة المصير التمس للشعوب في الجنوب الافريقي ، والشعب الفلسطيني والشعوب في بعض

بلدان أمريكا اللاتينية ، كما لا نستطيع أن نتغاضى عن الزيادة المستمرة في البطالة ،
والتخفيضات في الرعاية الاجتماعية في الدول الرأسمالية المصنعة .
هناك مسألة أخرى أساسية في تنفيذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، هي - في
رأينا - المزيد من التركيز على حق التنمية فالصعوبات الاقتصادية الكبرى التي تواجه
البلدان النامية ، قبل غيرها ، تعرقل التنفيذ الشامل لحقوق الانسان في تلك البلدان .
وتنجم مثل هذه الصعوبات أساسا من العاصي الاستعماري والاستغلال الحالي الذي تمارسه
قوى الاستعمار الجديد للموارد الطبيعية وغيرها من موارد البلدان النامية . وتواجه
جميع الدول مهمة الاسهام في اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية .
وتأخذ البلدان الاشتراكية منطلقها في هذه العطية من أن حق التنمية لا يمكن
ان يقتصر على مجرد المسائل الاجتماعية أو على انواع محددة من المساعدة . فحق التنمية
حق شامل ولا يمكن أن يفهم في رأينا إلا على انه المطالبة بالتغلب على القيود الوطنية
والدولية لحق الفرد والشعوب في الحياة .
ان أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد طورت في مجالات عديدة خلال
الأعوام الماضية ، وخاصة عن طريق الموائيق الهامة لحقوق الانسان ، كالعهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية
الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأة وما الى ذلك . ولم توسع تلك الصكوك الدولية بصورة كبيرة فحسب ، محتوى أحكام
الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وترفعها الى وضع معايير ملزمة دوليا ، بل وتغلقت
في النهاية أيضا عن المفهوم البرجوازي الذي يقضي بقصر حقوق الانسان على الحقوق
المدنية .

لقد عززت تلك الصكوك الفكرة القائلة بأن التنمية المادية وضمن حقوق الانسان في اطار حق الشعوب في تقرير المصير، يمكن أن يتخذا أشكالا عديدة في كل دولة فيما يخصها وأن ذلك يقع تماما ضمن سيادتها، ولا يمكن أن يستخدم كعذر للتدخل في شؤون الدول .

ان شمول حقوق الانسان في واجبات الدول بالحفاظ على السلام واستنادها على حق الشعوب في تقرير المصير أصبح حجر الزاوية في مفهوم الأمم المتحدة لحقوق الانسان . وبما أننا نحتفل اليوم باعتماد اعلان حقوق الانسان فانه ينبغي دعوة كافة الدول للانضمام لهذه الصكوك الدولية سالفة الذكر . ولقد قامت الدول الاشتراكية بذلك منذ سنوات عديدة وهي أطراف في أغلبية الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان . وعلى النقيض من ذلك فسان بعض الدول الغربية تظل على ذكرها لحقوق الانسان لكنها ليست على استعداد للانضمام الى تلك الاتفاقيات والزام نفسها بذلك بالتطوير التدريجي للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

بعد ٣٥ سنة من صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان لا تزال بعيدين عن الوصول الى نتائج ايجابية بعيدة المدى بالنسبة لشعوب عديدة . ورغم هذه الانجازات فان المثل والأهداف الواردة في الاعلان لم تتحقق بالكامل في كل مكان . والى الدول الاشتراكية على استعداد لتقديم مساهمة نشطة للوصول الى تلك الغاية حتى تصبح واقعا فعليا بالنسبة لكل الشعوب وكل الأفراد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة للسيد ممثل غواتيمالا

الذي سيتكلم بالنيابة عن دول امريكا اللاتينية ، باعتباره الرئيس الحالي لدول امريكا اللاتينية .

السيد كوينونيزا مزكوبتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تود

غواتيمالا بصفتها رئيسة لمجموعة دول امريكا اللاتينية أن تساهم بهذه الكلمة في الاحتفال بيوم حقوق الانسان في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ وهو يوم اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان اذ أن لهذا الاعلان ذكرى خالدة في سجل الأمم المتحدة .

ان هذه مناسبة للتفكير الجدى فيما أنجز وما يجب علينا أن ننجزه ، تحقيقا لتلك المبادئ التي تضمنها الاعلان .

تنص المادة الاولى من الاعلان على أنه يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق . ان الحرية ضرورية لحياة الشعوب ، والحرية لا يمكن تحقيقها حتى اذا ما أعلنت في مائة اعلان لحقوق الانسان أو حتى مائة دستور اذا لم يظهر الذين بيدهم السلطة بما يقدمونه هم أنفسهم من قدوة تفصح عن احترامهم لما هو أقدس شئ للإنسان ألا وهو الحرية .

لا تحدد المادة الأولى من هذا الاعلان ما الذي نعنيه بالحرية لكن المادة

الثانية تقول : لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان .

ان الشعوب تكون حية عندما تكون لها روح . ولا تكون لها روح الا عندما تكون حرة .

ومن المبادئ الأساسية للحرية التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان هي ما يلي :
حق لكل شخص في أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه ، وحق كل فرد في حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة ، وحق كل فرد في أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده ، وحق العودة اليه . وحق كل شخص في حرية الرأي والتعبير ، والحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ، والحق في انشاء والانضمام الى النقابات ، وحق الآباء الأول في اختيار نوع تربية أولادهم .

ان الأمم المتحدة لم تقم بشئ يذكر في سبيل حماية الحريات المنصوص عليها في العيثاق . فهناك الكثير من البلدان لا تتقيد بتلك الحقوق التي هي أساس الحرية ، وتحاول اخفاءها لتصبح في طي النسيان حتى تمنع انتشارها . فاذا لم تيسر الدولة ممارسة الحرية ، تصبح الحرية حبرا على ورق .

هناك أم تدعي أنها متمسكة بضرورة حماية الدولة ، لكنها بهذه الحماية تعني منع حرية توزيع المنشورات ، وتمنع حق اللجوء للمحاكم المختصة ، وتمنع حرية التعليم . والجامعات الوحيدة التي تسمح بانشائها هي الجامعات التابعة للدولة . ولا تسمح بالاتصال أو الانتقال الحر للأفكار كما يعبر عنها في الكتب ، التي تتضمن مختلف أشكال

التفكير ، وتتفادى تدريس المبادئ والعقائد المختلفة ، أى باختصار تفرغ فخر الحضارة والضمير الانساني من مضمونها .

ان الحقيقة قد تتأخر ولكن الانتصار لها في النهاية ولا يمكن أن تكون هناك قوة توقف مسيرة التاريخ أو تمنع الانسان من التفكير ، قد يكون هناك بعض البطء ولكن الانسانية سوف تتقدم باستمرار .

وفيما يتعلق بالحرية التي كرس عقائدها في الاعلان العالمي مازال هناك الكثير الذى يجب القيام به ، والتقدم يحدث ببطء بسبب عدم توفر الرغبة السياسية لدى الكثير من الدول في تكريس الحرية . ولهذا فان ما نفذ هو القليل من التدابير ، ولم تفعل هذه الجمعية الا القليل . وعلينا أن نواصل كفاحنا من أجل حماية هذه الحرية .

بعد ٣٥ سنة من صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان مازلنا نرى مناطق في العالم لا تحترم فيها أهم الحقوق الأساسية اذ يجرى التذرع باللون أو العرق لعدم منح الحرية . وعلينا أن نعتزف مع ذلك أن الكثير قد أنجز في المسيرة الطويلة صوب حماية بعض حقوق الانسان وكرامة البشر . وهكذا اعتمدت اتفاقيات كالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، وعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

وبينما نحاول في نفس الوقت حماية وتحسين ظروف وحقوق البشر ، يتعين على الأمم المتحدة ان تضاعف جهودها من أجل التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولي أكثر انصافا يسمح للانسان أن يتمتع بوضع أفضل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . على الأمم المتحدة ان تواصل انشطتها تحقيقا لهذه الغاية . ويجب علينا ان نشهد في كل كائن انساني كرامة الجنس البشري بأسره ، كما يجب ان نتذكر ان الألم الذى يعانیه أى فرد ألم لنا جميعا ويجب أن نضع نصب اعيننا ان أى تغيير سياسي يكون حسنا بقدر ما يقترن بتحسينات اقتصادية واجتماعية . ان نظاما اقتصاديا دوليا عادلا هو الذى سيسمح للناس أن يعيشوا في ظل قدر أكبر من العدل والوثام . وعندما يدفع ثمن منصف لمنتجات أراضينا وهي مصدر الحياة لشعوبنا يتسنى وضعها في مكانها اللائق بها .

ان امريكا اللاتينية تبتهج لهذا الاحتفال رغم الانتقائية التي عوطت بها امريكا اللاتينية فيما يتعلق بحقوق الانسان من خلال تقديم مشروعات قرارات لم تأخذ في الاعتبار الانتهاكات التي تحدث في قارات أخرى . ولكن ينبغي ألا يسمح لهذا بافساد هذا الاحتفال . وسيحكم التاريخ على ما اذا كان هناك عدم تحيز في هذا الأمر ام لا ، وسيحكم ايضا على سلوكنا .

وطينا أن نستمر في جهودنا للتوصل الى نظام اقتصادى أكثر عدلا . وطينا ان نواصل جهودنا لتأمين معاملة غير متحيزة فيما يتعلق بحقوق الانسان وصفة خاصة طينا ان نواصل جهودنا للحفاظ على الحية . ان هذه الجهود وهذا الكفاح سيكونان السترات المشتركة لشعوبنا ومصدر فخر لهذه المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن أدعو السيد ممثل ايرلندا ،

رئيس مجموعة دول اوربا الغربية ودول أخرى ، الذى سيتكلم بالنيابة عن هذه المجموعة .

السيد مكدوناغ (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشرف بأن

اتحدث حول هذا الموضوع الهام بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة اوربا الغربية

ودول أخرى ، وأود أن اعبر لكم ، سيدى الرئيس ، ومن خلالكم للأمين العام عن تقديرنا وشكرنا الخالص للبهانيين الشاملين اللذين استمعنا اليهما اليوم .

اننا هنا اليوم لنحتفل بصفحة مشرقة في سجل الأمم المتحدة وهي اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ في باريس . فالاعلان أرسى ، بلغة بسيطة ومباشرة ، مبادئ أوحى بآمال ضخمة في عالم كان قد خرج لتوه من فترة اتسمت بانتهاكات لحقوق الانسان وآلام على مستوى لم يسبق له مثيل . ولقد كانت هذه القاعدة العريضة من المبادئ الأساسية قابلة للتطبيق عالميا وصالحة ووضعت أساسا قويا لأنشطة الأمم المتحدة اللاحقة في تعزيز وحماية حقوق الانسان .

وخلال السنوات التي انقضت منذ اعتماد الاعلان فصلت وطورت الحقوق التي وضعت في هذا الاعلان العالمي ، وشغلت مسألة تطبيقها وتنفيذها اهتمامنا * .

ان التأكيد القاطع الذى يفتح به الاعلان العالمي لحقوق الانسان " يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق " يبرز المثل العليا والقيم الأساسية التي يعترف بها العديد من الثقافات . وهذا الشعور يوجد في لب الالتزام المشترك الذى تعهدت به جميع الدول الأعضاء فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة :

" تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وطى تعزز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين " .

ومع ذلك فان هذا الالتزام المشترك لم يكن كافيا كي يضمن لشعوب العالم احترامها عالميا لمبادئ الاعلان ؛ فقد أحرز بعض التقدم ، لكن البون مازال شاسعا بين تلك المبادئ وبين الواقع . فالعجز عن حماية الأفراد المكرسة في الاعلان العالمي حماية كاملة

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد علي (سنغافورة) .

تترتب عليه معاناة ضخمة في جميع أرجاء العالم اليوم . وعلى ذلك ، من الأهمية بمكان ألا تكون الذكرى الخامسة والثلاثين مجرد مناسبة للاحتفال فحسب ، بل ومناسبة نجدد فيها التزامنا الجماعي بالمبادئ المكرسة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وهذا هو الأمل العميق الذي يراود الدول الأعضاء في مجموعة اوروبا الغربية وغيرها من الدول التي سيتحدث بعضها في هذه المناسبة . وحب ان نحفظ بايماننا بالآمال التي أعرب عنها ببلاغة فائقة منذ خمس وثلاثين سنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن ، أدعو ممثل المملكة

العربية السعودية ورئيس المجموعة العربية ، الذي سيتكلم بالنهاية عن هذه المجموعة .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : يسرني نيابة عن مجموعة

الدول العربية في الأمم المتحدة أن اعرب لكم ولأمين العام للأمم المتحدة عن شكرى وتقديرى ، للبيان القيم الذى القيتموه ، والبيان القيم الذى القاه سعادة الأمين العام فى هذا الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين لاعتماد الجمعية العامة الاعلان العالمى لحقوق الانسان . كان هذا الاعلان ، وأنا انظر للاعلان بصورته العامة ، لا كتفصيلات لنا فى بعضها مفهوم أفضل لصالح الانسان ، أحد الركائز الرئيسية التى بنيت عليها اخلاقية الأمم المتحدة ، وأعطى ميثاقها اطاراً ميز دورها فى هذه الحقبة من التاريخ . ورفع من قيم الأمم المتحدة على اتساع العالم ككل ، بأن ركز على قيمة الانسان وحقوق الفرد ضمن حقوق المجتمع الذى تنبثق عنه دول هذه المنظومة العالمية .

لقد حققت الأمم المتحدة منذ نشأتها منجزات كثيرة فى كثير من المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والفنية والقانونية ، لكن نواحي اهتمامها المباشر بالفرد وسعائها فى ميدان حماية الانسان من ظلم الانسان ، كانت فتحة جديدة فى نوعية العلاقات الدولية ، وتمسك بأن يكون هذا هو المنطلق الأساسى للعلاقات الدولية السليمة .

لقد أثرت هذه المبادئ الأساسية في العلاقات البشرية في توجيه الكثير من مواقف الدول والمجموعات الدولية لايجاد مجتمع عالمي أقرب للعدالة .

لقد أقرت الأمم المتحدة اعلان حقوق الانسان قبل خمسة وثلاثين سنة ، بعهد أن نزلت بها ، أسسا ومبادئ ، الشرائع السماوية منذ قرون طويلة ، وعبر تاريخ الشعوب بها هذه القرون لتصبح نظاما دوليا تتسكك به الدول كالتزام عالمي .

ان مبادئ كرامة الانسان وحقوقه الأساسية قواعد مبدئية في بلادنا ، انبثقت عن عقيدة الاسلام التي نظمت حقوق الفرد ، وحددت التزاماته بما يجعله الانسان الصالح في المجتمع الصالح ، وكلما تحقق التزام المواطن بهذه المبادئ كلما تعززت قيمة الفرد وارتفع مستوى المجتمع . ونأمل ان نكمل بهذه المبادئ حقوق الانسان الشاملة والمتوازنة .

لقد انعكست كثير من مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان في التشريعات الوطنية لبلدان كثيرة من العالم كانت قاصرة فيها . وأدى نشر هذه المبادئ الى وعي أكبر في القطاعين العام والخاص ، والى اصلاحات اجتماعية واقتصادية ، بالنسبة للفرد وللمجتمع الذي يعيش فيه ، وقد شاهدنا أثر هذا التطور الكبير في فترة يبدأ فيها انحسار الاستعمار بمفهومه العسكري والسياسي ، والفكري والاقتصادي عن العالم ، رغم ما نراه من الحساسات الشاذة في قضايا خطيرة نعالجها في هذه المنظمة أهمها قضية فلسطين والشرق الأوسط . وهي قضية انسانية أساسا ، قضية الانسان العربي الذي اعتدى على كل حقوقه الانسانية كفرد وكمجتمع ، وما زالت الجريمة ضده مستمرة . وقضية جنوب افريقيا ، حيث الاستعمار والاستغلال البشع والتمييز العنصري يهدد كل قيم حقوق الانسان .

اننا ان نحبي الماضي القريب على ما حققناه في الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان ، نتطلع الى المستقبل لتصبح حقوق الفرد الأساسية في مجتمع دولي عادل ، مكفولة ، وشاملة كل بقاع الأرض ، تساهم فيها دول المنظومة الدولية على مستوى المسؤولية المطلوبة منها ، نحترمها في بلاد الغير كما نحرض عليها في بلادنا ، واننا لتفائلون .

السيد كينز (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الولايات المتحدة تفخر بالدور الذي قامت به في صياغة واعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان قبل خمسة وثلاثين عاما ، وعلاقة ذلك الاعلان بقانون الحقوق الأمريكي . ونود ان نرى هذا الصدد ان نشيد بالسيدة المانور روزفلت واخلاصها لهذه القضية ، ذلك الاخلاص الذي تمثل في الاعلان الذي نحتفل به اليوم .

ومنذ نشأت الولايات المتحدة أعطت أولوية لحقوق كل فرد وأعادت التأكيد على الحاجة لبذل جهود دؤوبة للنهوض بالحقوق الانسانية الأساسية وصيانتها . وفي هذه اللحظة تقريبا فان الرئيس ريغان يوقع الاعلان التالي باعتبار يوم ١٠ كانون الأول / ديسمبر يوما لحقوق الانسان والأسبوع التالي له كأسبوع لحقوق الانسان في الولايات المتحدة :

" في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، سعد آباؤنا المؤسسون بالتصديق على التعديلات العشرة الأولى في دستور الولايات المتحدة - وهو ميثاق الحقوق الذي ساعد على أن يضمن لكل الأمريكيين الحرية التي نعتز بها .

" وبعد مائة وسبعة وخمسين عاما في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، اعتمدت الأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو جهد يهدف الى تأمين حقوق الانسان الأساسية لشعوب كل الأمم .

" لقد احترم الأمريكيون منذ زمن طويل هبة الحرية . ولذلك فاننا - بقلوب متتهجة وعقول شاكرة نعتز في يوم ميثاق الحقوق بالمزايا الخاصة للحرية التي ورثها آباؤنا المؤسسون لأبنائهم . ولقد كانوا يقدرون أسس تقدير الحرية لكل الانسانية على النحو الذي أفصح عنه توماس جيفرسون عندما كتب يقول في ١٧٨٧ : ' ان قانون الحقوق هو ما يستحقه كل شعب في مواجهة كل حكومة على وجه الأرض ' وفي هذا القرن وحده ضحى آلاف من الأمريكيين بأرواحهم في ميادين القتال النائية في أوروبا ، وآسيا ، وأفريقيا وفي نصف الكرة الغربي ذاته دفاعا عن حقوق الانسان الرئيسية .

"وعندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٩٤٨ راود الأمريكيون أمل في ان تكون رؤيا جيفرسون موشكة على التحقق في نهاية الأمر . فالاعلان العالمي ، كما اعتقد ، سوف يجسد توافق آراء المجتمع الدولي لصالح حقوق الانسان وحرية الفرد . كما اعتقد أيضا ، ان الأمم المتحدة ستكون أداة يمكن من خلالها للمجتمع الدولي تنفيذ احترام حقوق الانسان من قبل الحكومات .

"بعد خمسة وثلاثين عاما من اعتماد الاعلان العالمي ، من الواضح ان هذه الآمال لم تتحقق إلا جزئيا . وعلى الرغم من ذلك ظل الاعلان العالمي مقياسا دوليا يمكن على أساسه قياس ممارسات حقوق الانسان من جانب كل الحكومات . فبإدائه أصبحت أساسا لعدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية الملزمة . وفي الأمم المتحدة أدى الى تعزيز حجج الحكومات التي تهتم بحق النهوض بحقوق الانسان . " الا انه قد ظلت هناك الحقيقة الماثلة في انه حتى في الوقت السني نحتفل فيه بيوم ميثاق الحقوق ويوم حقوق الانسان ، مازالت حقوق الانسان تنتهك غالبا في كثير من الأمم . ففي الاتحاد السوفياتي ، على سبيل المثال ، نجد أن رجالا ونساء بوسائل يسعون لتعزيز احترام حقوق الانسان يعتبرون غالبا مرضى بعقولهم من جانب حكومتهم ويودعون في مؤسسات نفسية . وفي بولندا تقع بوحشية حركة نقابات العمال المستقلة ، المعروفة باسم التضامن ، من جانب نظام الحكم . وفي أرجاء أوروبا الشرقية ودول البلطيق تنكر حقوق العمال وحقوق الانسان الأساسية الأخرى كحرية القول ، والتجمع والعبادة وحق تقرير المصير . ونفس الموقف المأسوي يحدث أيضا على بعد ٩٠ ميلا من شاطئنا الجنوبي . وفي جنوب افريقيا ، يقطن نظام الفصل العنصري المظالم العنصرية ، وفي ايران يضطهد الشعب البهائي ، بسبب دينه . وفي افغانستان وفي جنوب شرقي آسيا ، تستخدم قوى الاحتلال الأسلحة السامة المحظورة استخدامها بمقتضى الاتفاقيات الدولية ضد الشعوب الباسلة التي تناضل في سبيل حريتها واستقلالها .

" وان يتذكر الأمريكيون ذلك وغيره من الانتهاكات لحقوق الانسان ، يتعين علينا أن نفكر في أوجه التشابه والاختلاف بين قانون الحقوق والاعلان العالمي لحقوق الانسان . فهما وثيقتان انسانيتان ساميتان اعتمدتا في أعقاب حرب مريرة ، بغية اقامة مجتمع يلتزم فيه الحاكم والمحكوم بقوانين الأرض ، ويقوم الحكم فيه على قبول المحكومين ، وتكون سلطات الحكومة محدودة ، ومقصدها الرئيسي حماية حرية الفرد .

" وبينما اعتمدت قانون الحقوق أمة ازدهرت فيها بالفعل المؤسسات الحرة ، فان كثيرا من البلدان التي اعتمدت الاعلان العالمي لحقوق الانسان تفتقر الى المؤسسات الحرة . وحيث ان حقوق الانسان نتاج لمؤسسات كالصحافة الحرة ، والانتخابات الحرة ، ونقابات العمال الحرة ، والنظام القضائي المستقل ، فليس من المستغرب ان الالتزام الرسمي بالاعلان العالمي من جانب حكومات تقمع تلك المؤسسات لم يسفر عن مكاسب حقيقية لحقوق الانسان .

" وادعاء مواقف البطولة في الدفاع عن حقوق الانسان ، تأمل كثرة من الحكومات في أن تخفي انتهاكها لحقوق الانسان . ولقد سجلت بسعادة بالغة التقدير الذي قدم الى ليك فاليسا حيث منح جائزة نوبل للسلام على جهوده الحقيقية باسم حقوق الانسان في بلد تتحدث فيه الحكومة مجرد حديث عن وهم حقوق الانسان ."

" ان حقوق الانسان لا يمكن أن تؤمن الا عند ما تخول الحكومة السلطة لشعبها لا لنفسها عن طريق المؤسسات الحرة . ولأن آباءنا المؤسسين أدركوا ذلك ؛ أنعم الله علينا بنظام حكم يصون حقوقنا الانسانية . فلنكرس أنفسنا اليوم مرة أخرى لا احترام تلك الحقوق في الوطن ولنكافح من أجل جعل نصوص الاعلان العالمي واقعا حيا للبشرية جمعاء .

" أنا رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أعلن يوم ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، يوما لحقوق الانسان ، كما أعلن يوم ١٥ كانون الأول / ديسمبر يوما لقانون الحقوق ، وأدعو كل الأمريكيين أن يحتفلوا بالأسبوع الذي يبدأ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ كأسبوع لحقوق الانسان . ولنفكر جميعا ، خلال هذه الفترة ، في النعم التي نتمتع بها كشعب حر ونجدد جهودنا لنجعل ما يشر به اعلان الحقوق واقعا حيا لكل الأمريكيين ، وللبشرية كَمَا كان ذلك ممكنا " .

السيد ألبان هولجيم (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ان مصدر

الاعلان العالمي لحقوق الانسان هو الانسان ذاته ، والفرصة التي يجب أن تكفل له لأن يعيش عيشا حرا كريما . وذلك هو نفس الانسان الذي ظل ضحية لعنف المظالم الاجتماعية في بعض أرجاء العالم . وتعرض للاحتقار بسبب لونه أو عرقه أو لغته ذلك من الأسباب ، وظل يبرز تحت نير العبودية بسبب استمرار وجود عقد التفوق لدى بعض الأجناس ضد الأجناس الأخرى ، وحرمانه من ممتلكاته وأرغم على الهرب تحت وطأة العنف والقمع السياسي ، وحرمانه من حقه المقدس في الحياة وتعرض للمسجن والتعذيب والتحقير .

اننا نجتمع هنا اليوم لنحتفل بالذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق

الانسان . حقوق الانسان التي هي أساس ميثاق منظماتنا ، الذي يعلن الكثير منها . تتضمن دياجة الاعلان مفاهيم سامية ، كإيمان الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بمقاسم عالم متحرر ، ينعم فيه البشر ، متحررين من الخوف والفاقة ، بحرية التعبير وحرية العقيدة ،

وايمانهم بكرامة الانسان وقيمه الشخصية وساواة الرجال والنساء في الحقوق والرغبة في تحقيق التقدم الاجتماعي ومستويات أفضل للحياة في ظل حرية أرحب . وهم يعلنون أن الحرية والعدالة والسلام في العالم يقومون على الاعتراف بالكرامة الحقيقية والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية .

وتلتزم جميع الدول ، أو ينبغي أن تلتزم ، بمراعاة تلك المفاهيم . لأن الميثاق ، وقد اعتمد على أساس عالمي ، أصبح جزءاً من دستور كل دولة . ولما كان تجاهل واحتقار حقوق الانسان قد أدى الى أعمال بدمرية ضد الانسان ، لذا كان من الضروري أن تصان تلك الحقوق بنظام قانوني . وقد انبثقت هذه العقائد من أعماق ضمائر الشعوب فوفوق عليها وأعلنت على أساس أن الأمم المتحدة ستكون رجل البوليس والبطل الذي لا يليسن السذى سيدافع عن تلك الحقوق في أى مكان أو اقليم أو دولة تتعرض فيها للانتهاك .

وهذه معايير حكيمة ومتوازنة وتقوم على النظرة المتكاملة للانسان باعتباره مركز الكون ، ولذا فانه من الضروري أن يشعر الانسان أنه جزء من مجتمع يحترم حقوقه ، مجتمع يستطيع الانسان أن يتحد معه ، ويكون لنفسه أسرة في داخله ويعلمها ويزيد عددها بما يترتب على ذلك من احترام للصالح العام وخدمة المجتمع حتى يمكن تحقيق أهدافه ولهذا السبب يقول الاعلان :

" على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذى يتاح فيه وحده لشخصيته أن

تنمو نموا حرا كاملا " .

ولكي نتمتع بحقوق الانسان لا بد أن توجد القوانين ، ولكي نتمتع بالعيش في ظل القانون لا بد أن تدعم القانون القوة . ولكي ننعلم بالعيش في ظل قانون دولي ، لا بد أن توجد قوة دولية تدعم ذلك القانون . أما بالنسبة للبشر في جميع البلدان فان القوة الوحيدة التي تساندهم هي تصميم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تطبيق مبادئ الميثاق واراادة المجتمع الدولي كما تعبر عنها منظومة الأمم المتحدة .

وينبغي أن نعترف بأنه مع تقدم التكنولوجيا وتطور الاتصالات الدولية وانهميار الحدود ، أصبح التضامن العالمي من أجل حقوق الانسان ضروريا أكثر من أى وقت مضى ،

إذا ما كنا ننشد السلم والعدالة كصيرلنا . غير أن الحال في هذه المنظمة ليست كذلك لسوء الحظ ، فلقد انغمسنا في سائل سياسية معينة تترجمها كل حكومة بطريقتها الخاصة وطبقا لمصالحها الراهنة . وهذا يتعرض البشر الذين يشكلون قاعدة عريضة للمهرم الكبير ، لخطر أن يستبدلوا بمفاهيم سياسية واقتصادية ما قد يؤثر على العلاقات بين الحكومات .

ولا تستطيع حكومتنا أن تبرر في ظل أية ظروف ولائى سبب أى انتهاك لحقوق الانسان سواء داخل أراضينا ، أو خارجها . غير أننا لا نستطيع أن نقبل النظرية القائلة بأن التحريات لا ينبغي أن تجرى الا في هذا النصف من الكرة الأرضية ، لأن هذا النصف من الكرة الأرضية قد يكون المكان الذى تتوافر فيه ، بالحقيقة ، فرص النجاح ، أولئك إن المشاكل السياسية الحرة باضعاف فرص النجاح تقل فيه عن غيره .

وينبغي أن ندرك أن الصواب هو حماية الضعيف وأن العالم قد أعلن حقوق الانسان لا ليحمي القوى بل ليحمي الضعيف ، وأن القوة الدولية الوحيدة التي يمكنها ضمان تطبيق مبادئ الميثاق هي تلك التي تنبثق من الأمم المتحدة . وإذا أجريت التحريات في نصف واحد فحسب من الكرة الأرضية أو ضمن أطر سياسية معينة ، فان المنظمة قد تفقد مكانتها أو قوتها وتصبح تحت رحمة الطفافة وهذا يحرم البشر من فرصتهم في الحرية والكرامة والحرية ، فلنظهر ايماننا بهذه المنظمة بالتعبير عن احترامنا واعجابنا بأولئك المواطنين العالميين الذين قدموا لنا هذا الصك الخالد الذى أعلن منذ ٣٥ عاما والذي نحتفل الآن باصداره .

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة ، أود أن أشير الى البيان التالي الذي القاه رئيس بلادي ، السيد بليسا ريو بتانكور ، منذ بضعة أيام ، حيث قال :

" مرة أخرى ، ارفع علم السلام والحرية الحقيقيين الأبيض ، ولا أفعل ذلك كتعبير عاطفي وانما لتأييد ما تقوم به حكومتي وما سوف تواصل القيام به على أساس ان للسلام تسمية اخرى اكثر واقعية هي العدالة . ان السلم مسألة علة ومعلول ، فهو يتأتى من مجتمع منظم تنظيمًا جيدًا يسوده العدل اكثر ما يتأتى من الدولة ذاتها . وقد تشعر الدولة أو الحكومة انها محمية من العنف ، لكن ذلك لا يعني شيئًا اذا لم يتسع نطاق ذلك الأمن ليشمل جيرانها . لذلك ، سأواصل كفاحي ضد غطرسة القوة وأعتقد انه سوف يتحقق للدولة مزيد من الاستقرار ، عندما يتوافر قدر أكبر من التسامح . وليس هناك ما هو أخطر من الاعتقاد بأننا نحتكر رشاد العقل لأنفسنا لذلك نأمل أن تنتشر الحرية في كل مكان في العالم " .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تغمزني شاعر

الارتياح العميق ان اتقدم ، بصفتي ممثلًا لاسرائيل ، برسالة حكومتي وتحيتها بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان القيمة الخلقية والتربوية للأفكار التي صاغها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لا يمكن التقليل من أهميتها . فالبادئ النبيلة المكرسة في ذلك الاعلان تمثل مدونة اخلاق للجنس البشرى ، كما ان الأفكار التي تجسدت في تلك الوثيقة الهامة وفي كل الاتفاقات اللاحقة لها والمتعلقة بها ، بما في ذلك عهدى حقوق الانسان ومختلف الاتفاقات التي اعتمدها الجمعية العامة ، يجب أن تعمل بها كل الحكومات . وفي الواقع ، تنبثق قوة هذه الأفكار ، الى درجة كبيرة ، من حقيقة أن صياغتها تقوم على توافق الآراء الذي يتكون من عناصر مألوفة لمختلف ثقافات وديانات الأمم الممثلة في الامم المتحدة .

ان التزام اسرائيل القوي بحقوق الانسان ينبثق أيضا من الرؤية النبوية للعدالة العالمية وللسلم العالمي اللذين اعترز الشعب اليهودى بهما طوال كل العصور . ومنذ ثلاثة

آلاف سنة ، أعلن أنبياء اسرائيل في القدس على العالم مساواة الانسان واخوته وكرامته الحقيقية وقيمه الجوهرية والمثل العليا للعدالة الاجتماعية التي تقوم على السلم الأبدى بين الأمم .

ويتحدث الكتاب المقدس ، في فصله الأول ، سفر التكوين ، عن المساواة بين الرجل والمرأة بصرف النظر عن الجنس واللون والعقيدة . ولذلك يقول سفر التكوين : " فخلق الله الانسان على صورته . على صورة الله خلقه . ذكرا وأنثى خلقهم " . (سفر التكوين ١ : ٢٧) ولقد كانت اخوة الانسان موضوعة بتعبير اقوى في المقتطف الموجز جدا ولكن المؤثر للغاية : " بل تحب قريبك كنفسك " (لاويين ١٩ : ١٨) .

وقد تحقق أنبياء اسرائيل ان العدالة والمساواة العالميتين لا يمكن ان يتحققا الا بالاقتران مع السلم العالمي . وقد عبر النبي أشعيا بقوة عن هذه الرؤية في القدس منذ حوالي ٢٨٠٠ سنة مضت . وتكرم عباراته الميدان الواقع مقابل هذا المبنى : " فيطبعون سيوفهم سكا ورماحهم مناجل . لا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب في ما بعد " . (أشعيا ٢ : ٤)

ولم يفقد الشعب اليهودي هذه الرؤية من نظره ، حتى خلال قرون القمع والاضطهاد وأثناء أشد الفترات اظلاما في تاريخ العالم . لقد وقف أبناء الشعب اليهودي اللامعين في طليعة الكفاح من اجل حماية وضمان حقوق الانسان في مجتمعاتهم وعلى المستوى الدولي . ان المحرقة الرهيبة التي نزلت بشعبي في حياتنا لم تقلل من ذلك الأمل ، بل على العكس عززته . والواقع ، فقد اتحد الشعب اليهودي ضد مرتكبي الابادة الجماعية أعداء البشرية ، وقام الكثير من ابناءه بدور أساسي في صياغة المبادئ التي كرسها الآن في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والوثائق الاخرى المشابهة له .

اننا نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والثلاثين لاعتماد الجمعية العامة في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ لاتفاقية منع جريمة اباداة الأجناس وقمعها . وقد قام المحامي اليهودي رفايل ليمكن ، الذي اغتيلت أسرته في بولندا أثناء الحرب العالمية الثانية ، بدور أساسي في صياغة تلك الاتفاقية ، ويهودي آخر من اليهود البارزين الذي فقد أسرته في اوربا أثناء

المحرقة ، السير هيرش لوترياخ - المحامي والعالم والقاضي في محكمة العدل الدولية فيما بعد - كان من بين المؤيدين الرئيسيين للحماية الدولية لحقوق الانسان . وابن آخر من ابناء الشعب اليهودى البارزين ، رينيه كايخي ، كان من واضعي الاعلان العالمي ذاته ، وقد حصل على جائزة نوبل للسلام لجهوده التي بذلها .

ان اسرائيل ، بصفتها مجتمعا حرا وديمقراطيا ، ان تسترشد بتراثها الاخلاقي الثرى ، تضع في - قوانينها وقيمها الاجتماعية وممارستها السياسية - احترام حقوق الانسان التي يتمتع بها كل المواطنين والمقيمين في اسرائيل بصرف النظر عن اختلاف خلفياتهم الدينية والعرقية والاجتماعية .

وعندما ننظر الى الحالة في العالم اليوم ، نرى انه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله حتى نترجم المثل العليا والمبادئ النبيلة للاعلان العالمي لحقوق الانسان الى واقع عملي . وبعد مرور خمسة وثلاثين سنة من اعتماد ذلك الاعلان ، لا تزال هناك انتهاكات للحريات الاساسية ، وما زال الملايين من البشر يعانون من تلك الانتهاكات .

لذلك ، فلنكرس أنفسنا من جديد ، في الذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، لمهمة تحويل التعبير عن أنبل تطلعات البشرية الى حقيقة واقعة في هذا العالم .

السيد روا - كورى (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بعث وزير خارجية

كوبا الثورية بالرسالة التالية الى الأمين العام لمنظمتنا فيما يتعلق بالاحتفال الهام الذى نقيمه اليوم :

" يحتفل المجتمع الدولي اليوم بالذكرى الخامسة والثلاثين لاعلان يوم حقوق الانسان ، في وقت تواجه فيه البشرية مواقف تتطلب التنفيذ السريع للمبادئ الاساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على ان الاعتراف بالكرامة الموروثة والحقوق الثابتة لكل أعضاء الاسرة الانسانية ، ينبغي أن يكون الأساس الوحيد للحفاظ على الحرية والعدالة والسلام في العالم .

"ومن الواضح ، في ضوء أحكام الاعلان العالمي ، انه ينبغي أن تدان الانتهاكات الصارخة التي تقع على نطاق كبير لحقوق الانسان للشعوب والأفراد نتيجة لسياسات التمييز العنصرى والفصل العنصرى ، والاستعمار والاستعمار الجديد ، والصهيونية والقمع السياسى العسكرى والعدوان والصلح والعدوان الاقتصادى . وعلاوة على ذلك يجب على المجتمع الدولى أن يحاول استئصال أسبابها ومن ثم يحافظ على روح ونص ميثاق الأمم المتحدة .

ان الظلم الاقتصادى والاجتماعى الذى يتمثل في الفجوة بين مستويات المعيشة التي تبلغ أعلى المستويات في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وبين مستويات معيشة الجماهير المستغلة والمقهورة وبصفة خاصة في العالم المتخلف يعتبر سبه للضمير الجماعى للبشرية . ويعتبر الوعي بتلك الحقائق ضرورة لا بد منها في عصرنا لأن ذلك الوضع يؤثر على ثلاثة أرباع الجنس البشرى ويتضمن تبديدا كبيرا للقدرات ويعني من حيث المعاناة الانسانية تبديدا للذكاء البشرى ولحياة الانسان .

ونظرا للازمة الاقتصادية وللمطلب العادل للشعوب نحو سلام عادل ودائم ، من الضرورى القيام بجهود جديّة لا قامة نظام جديد للعلاقات الدولية يستند بصفة أساسية على اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد - وهو نظام أكثر مساواة وعدلا - بحيث يمكن القضاء على الفوارق الضخمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

لقد تصاعدت في الأشهر الاخيرة سياسة العدوان والتوسع والاستغلال الامبريالية وبالطبع انتهاك أهم الحقوق الأساسية للانسان . ويواجه العالم اليوم أسخف سباق للتسلح في تاريخ الجنس البشرى . وهو سباق ، يعتبر من حيث نطاقه وقوته التدبيرية ومن حيث مستوى تقدمه التكنولوجي ، أكبر خطر واجه البشرية حتى الآن ودليلا على الجنون وتبديد الموارد الذى تتسم به الازمة العالمية الحالية .

وخلف ستار الخطر الذى يفرضه سباق التسلح ، يبرز الحالة العساوية لعظمى الابداء بالاستبعاد التي ترتكبها يوميا الامبريالية عن طريق القضاء بالموت على ملايين من البشر بمجرد القيام بتخصيص كميات ضخمة من الموارد لتطوير وسائل الدمار لتقوم بقتل البشر بطريقة أخرى .

ان زيادة التوتر في البؤر المختلفة للصراع في العالم هو الهدف الرئيسي والنتيجة المباشرة لسياسة القوة والسياسة الرجعية الحالية للولايات المتحدة .
ويمكن مشاهدة النتائج المحددة لخطط الامبريالية هذه في اجزاء عديدة من العالم . فالشعوب العربية تواجه مرحلة حرجة . ويفضل مساعدة الولايات المتحدة انتهجت اسرائيل سياسة توسعية تستهدف السيطرة على الشعوب المجاورة وتصفية الشعب الفلسطيني بصفة خاصة . واليوم يوجد خطر متزايد بشأن الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حل للموقف المعقد في الشرق الاوسط بعد قيام القوات الامريكية بدور فعال في القتال الدائر حاليا في لبنان ، ومن ثم تحقيق الحلم القديم للامبرياليين الامريكيين بالنفاز في الشرق الاوسط والسيطرة عليه .

وبالمثل يواصل الموقف في الجنوب الافريقي تدهوره بسبب أنشطة نظام جنوب افريقيا العنصرى الذى يستمر في ممارسة سياسته القائمة على جعل السكان السود لجنوب افريقيا في حالة قهر وحشي واستغلال وتمييز عنصرى لم يسبق لهما مثيل في تاريخ البشرية . لقد أعلنت حكومة رونالد ريغان عن مشروعية تحالفها الاستراتيجي مع العنصرين في بريتوريا وهذا هو السبب الكامن وراء الوضع الخطير الذى يسود بصفة مستمرة في الجزء الجنوبي من افريقيا . وكان ذلك مصحوبا بمناورات تسويقية وضغط عنيف لمنع تحقيق التسوية السلمية والضرورية لعملية تحقيق استقلال الشعب الناميبى ، وتجاهل للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في ذلك الخصوص .

كما أن منطقة أمريكا الوسطى والكاريبى يعتبران أيضا مثلا واضحا على تطبيق الايدولوجية فوق الرجعية لامبريالية أمريكا الشمالية . لقد تحولت التهديدات المستمرة بالعدوان والتدخل المسلح في المنطقة الى حقيقة مأساوية بالتدخل العسكرى الاخير ضد شعب غرينادا . وقد أرسى ذلك العمل سابقة تعني انه ينبغي أن تكون على حذر من الخطر الامبريالي ضد الحركة الثورية في أمريكا الوسطى . لقد أصبحت امكانية الغزو العسكرى المباشر بواسطة الامبريالية خطرا حقيقيا . وفي الوقت الحالي شنت حملة عنيفة للعدوان ضد نيكاراغوا من قواعد في اراضي هندوراس . ويقوم الالاف من حرس سموزا الذين

قامت الولايات المتحدة بتدريبهم وامدادهم وساعدتهم بقتل السكان المدنيين في نيكاراغوا وفي السلفادور نجد الثورة الحقيقية للصراع لأن جذور حالة العصيان في السلفادور ترجع الى الاستغلال بواسطة الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية منذ أمد بعيد .

يعلمنا التاريخ أن القوة لم تكن قادرة أبدا على منع انتصار الحرية والعدالة الاجتماعية والسيادة للشعوب في خاتمة المطاف . ومرة أخرى ، نود أن نعرف عن اقتناعنا بأن أفضل طريقة لضمان التنفيذ الكامل لقواعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولميثاق الامم المتحدة ، هو تخلي الامبرياليين عن تلك السياسة للتهديد والمواجهة . ان هدف ايجاد الظروف للاستقرار والرفاهة الضروريين لاقامة علاقات ودية وسلمية بين الدول تنبني على احترام مبادئ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب ، قد استكملت أيضا بالحق في التنمية الذي اعتمده الجمعية العامة كحق من حقوق الانسان ومن ثم الفرص المتكافئة للتنمية كحق للشعوب والأفراد على حد سواء .

ان الدفاع عن حقوق الانسان مبدأ لا يمكن التلاعب به تبعا للظروف المعطاة ووفقا لما اذا كان يلائم أو يتناقض مع سياسات الامبريالية . ومن وجهة نظر الحكومة الكوبية ، فان احترام حقوق الانسان وحقوق الفرد والدول منهج مطلق ثابت للقضاء على استغلال الانسان لاجهه الانسان ولجميع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة .

وفي كويا فان الدولة هي الضامنة والحامية لحقوق الانسان على المستوى القانوني ويمكنها أن تفعل ذلك لأن الثورة الكوبية في حد ذاتها قد قضت على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الأساسية ، وعلى استغلال الانسان لاجهه الانسان وقضت على الأمية والفقر والبطالة بحيث أصبحت حقوق المواطنين الكوبيين وواجباتهم الآن مكفولة تماما ومصانة نظرا لأن الدولة لا تعترف رسميا بتلك الحقوق فحسب بل تخلق أيضا الامكانيات المادية اللازمة للتمتع بها .

الحكومة الكوبية على استعداد دائم للحفاظ على حق تقرير المصير للشعب الكوبي وكرامته ، وتؤكد مرة أخرى على سياستها الرامية الى تدعيم السلم ومعارضتها للنظم التي تسبب الشرور للانسانية وتعتبر أن ذلك يمثل أفضل مساهمة يمكن أن تقوم بها للتنفيذ الكامل للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد
اجتمعنا هنا اليوم في هذه المناسبة الجليلة للاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين لاعتماد
الجمعية العامة للاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ .
ونحن في يوغوسلافيا نعتبر أن هذه مناسبة هامة لكل أعضاء الأمم المتحدة كيما يعيدوا
التأكيد على المفزى المستمر لهذا الصك الهام في مجال حقوق الانسان .
وسيحفل بيوم حقوق الانسان في يوغوسلافيا باقامة عدد من الاحتفالات على مختلف
المستويات ، بغية زيادة وعي الأجيال الشابة ، وتذكرة الكبار ، بالدور الهام الذى اضطلعت
به الأمم المتحدة منذ انشائها ، في جميع مجالات الحياة الدولية ، بما في ذلك تلك
المجالات المتعلقة بتعزيز واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .
ان وضع معايير لكل مجالات العلاقات الانسانية ، يعد من أكثر مظاهر أنشطة
الأمم المتحدة أهمية وانتاجا . ولقد أعقب وضع واعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان
اعتماد عدد من الصكوك الأخرى في ذلك المجال ، كالعهد الدولي للحقوق المدنية
والسياسية ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الدولية
للحضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى
والمعاقة عليها ، والاتفاقية المعنية بالحضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وهذا قليل
من كثير .

وتتضمن الأنشطة الحالية الجارية داخل الأمم المتحدة صياغة الاعلان الخاص
بالأقليات ، والاعلان الخاص بالحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الانسان ، والاتفاقية
الخاصة بحقوق الانسان للعمال المهاجرين وأسرههم ، وبعض الاعمال الأخرى الهامة ،
وستكون كلها اضافات هامة الى الصكوك القائمة ، وترسي المعايير الخاصة بتلك الأوجه
الهامة ذات الصلة التي لا تنفصم بحقوق الانسان .

وبالرغم مما لإرساء المعايير من أهمية فانها لا تشكل الا خطوة أولى في عملية تعزيز
واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية على المستوى العالمي . وحتى تصبح تلك
الحقوق والحريات واقعا ، لا بد من التصديق على تلك الصكوك او الانضمام اليها على
أوسع نطاق ممكن ، والتزام الدول الأطراف فيها التزاما تاما وصارما بتنفيذها .

وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ المبادئ والقواعد القائمة ، فان الوضع الحالي لا يبعث على الشعور بالارتياح أو الشعور باننا قد حققنا شيئا . فما زال هناك الكثير الذي يتعيّن على بعض البلدان والحكومات القيام به للتغلب على سياساتها قصيرة النظر تاريخيا ، وغير المبررة سياسيا ، وغير المقبولة اخلاقيا وانسانيا .

ونتاج مثل هذه السياسات ، جريمة الفصل العنصرى - وهي الشكل المؤسسي من أشكال العنصرية ، يمثل تحديا لأول حكم من أحكام المادة الاولى للاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى يعترف بأن :

" جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق " .

ان الشعب الفلسطيني المشرد والمحرور مازال محروما منذ عقود وحتى الآن من أحد الحقوق الاساسية المعترف بها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهو حق تقرير المصير .

وتعد اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، شرطا مسبقا لتعزيز حقوق الانسان . وفي عالم اليوم ، يعاني الملايين من الجوع والمرض والأمية ، ويعيشون بلا مأوى . ولا يمكننا في ظل هذه الظروف الاقتصادية وغيرها ، ان نتحدث اطلاقا عن التمتع الكامل بحقوق الانسان .

وعلى ذلك ، فواجب هذه المنظمة ، وواجب كل عضو فيها ، العمل على النهوض بالأهداف التى يحددها ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، والصكوك الأخرى التى اعتمدها الأمم المتحدة ، من أجل تعزيز السلم والتنمية وحقوق الانسان ، لصالح الشعوب في العالم أجمع .

وفي يوغوسلافيا ، شهدت الفترة التى انقضت منذ انشاء الأمم المتحدة تحولا وتقدما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتعزيزا للمجتمع الاشتراكي الذى يتصف بالمشاركة الشعبية في جميع ميادين الحياة ، بما في ذلك مشاركة العمال في الادارة والادارة الذاتية ، وهو ما يمثل أساس مجتمعتنا .

وتتداخل المبادئ التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في التشريع اليوغوسلافي وفي تطبيقه ، وفي أسلوب الحياة لشعبنا ، ومختلف قومياتنا .
وفي الاستعراض الأخير الذي قامت به حكومة يوغوسلافيا بشأن مدى الحاجة الى تعديل التشريع اليوغوسلافي وتطبيقه عملا على التوافق مع التزاماتنا الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان والحريات ، تبين ان تلك الحقوق والحريات في يوغوسلافيا تتجاوز بكثير الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقيات الدولية .

ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد ، الحق غير القابل للتصرف لجميع المواطنين في يوغوسلافيا في أن يتخذوا القرار بشأن جميع الجوانب الأساسية للحياة في النظام السياسي الحالي ، القائم على الاشتراكية والادارة الذاتية .
ونحن مصممون على مواصلة أنشطتنا داخل الأمم المتحدة من أجل النهوض بالتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية .

السيد ألبورنوز (اكوارور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من الملائم والصحيح أن تحتفل الأمم المتحدة بيوم حقوق الانسان ، الذي يشكل مرحلة هامة في التقدم العالمي صوب تحقيق التعايش السلمي ، وكرامة الفرد ازاء سلطة الدولة ، وممارسة الحريات الأساسية ، والتطوير الذي يجري في هذه المنظمة للقانون الدولي ، وهو تطوير يستلهم حقوق الانسان كمنهل أساسي له .
ويجدد بنا أن نتذكر ان حقوق الانسان ثمرة للتطور الحضارى للشعوب ، وانها تبلورت بعد فترة بالغة الصعوبة .

واليوم في عصر الامم المتحدة ، تتجلى هذه الحقوق في احكام الميثاق ، الذي يعيد تأكيد الايمان بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامته وقدره ، كما تتجلى في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، المعتمد عام ١٩٤٨ دون اى صوت معارض ، والذي يحدد نطاق الميثاق ، والذي ادى الى اعتماد المعهدين اللذين كنا من بين الموقعين عليهما . وينبغي للبشرية ان تفخر بالخطوات التي اتخذت لتعزيز حقوق الانسان ، وينبغي لها ان تحسب دون استخدام اطراف معينة لهذا الصك النبيل لشن هجمات على الامم المتحدة من اجل اخفاء مصالح اخرى ضيقة . فمن شأن ذلك ان يخضع المبادئ العالمية لانتهازة حركة ما أو مجموعة وطنية معينة ويسمح لأولئك الذين ينبغي عقابهم لعدم تطبيقهم لحقوق الانسان باستغلال موضوع حقوق الانسان لكي يظهروا على غير حقيقتهم في محاولتهم لتحقيق كسب سياسي .

ولهذا اقترحت اكوادور في محافل الامم المتحدة انه ينبغي لحقوق الانسان ، بسبب اهميتها وما تستحقه من احترام ، ان تكون عالمية قدر الامكان كما ينبغي تجنب اسلوب الانتقاء الافرادى لبلدان منطقة معينة في عالم اصبح فيه مرتكبو اكبر الانتهاكات لحقوق الانسان معروفين تماما لما يقومون به من اساءات ، ولا فلاتهم من العقاب في اعتداد بالنفس . وينطبق ذلك على من يحتفظون بقوات احتلال في بلدان غير بلدانهم دون دعوة من السكان غير القادرين على الاعراب عن آرائهم في انتخابات حرة . كما ينطبق على كثير من الحكومات التي تعدم عشرات الآلاف من السجناء السياسيين الذين تقابل قوائمهم المفزعة بعدم الاكتراث والصمت من جانب اولئك الذين يوجهون الانتباه الى الانتهاكات الواقعة في بلدان منطقة بعينها من العالم . وينطبق كذلك على اولئك الذين يوجد لديهم حزب سياسي واحد في السلطة وحيث لا يوجد خيار ، ولا تعددية ، ولا انتخابات ، ولا حرية في دخول البلد او الخروج منه ، ولا برلمانات منتخبة لوضع الخطط السياسية ، ولا صحافة حرة لانتقاد الاساءات التي ترتكبها الحكومات التي تزداد قوة في وجه ضعف الافراد .

ولهذا اقترحت اكوادور ان تقدم الامم المتحدة كل عام تقريرا عن مدى احترام حقوق الانسان واعمالها في كل دولة من الدول الاعضاء .

كما اننا نرى في الوقت ذاته انه ينبغي لكل بلد يبذل الجهد في انتقاد بلدان اخرى في موضوع حقوق الانسان ان يقدم في الوقت نفسه الى المجتمع الدولي معلومات

مفصلة عن درجة التقيد بحقوق الانسان في ارضه ، ومدى تواتر الانتخابات الشعبية ، والضمانات المكفولة للاحزاب السياسية المعارضة ، ودرجة حرية الصحافة وحرية الصحفيين في ممارسة مهنتهم ، وغير ذلك من جوانب حقوق الانسان الواردة في الاعلان العالمي وفي العهدين الخاصين بحقوق الانسان .

وتحظى هذه الحقوق بالاحترام التام في اكوادور حيث توجد حكومة بديلة وتعددية يختارها الشعب مباشرة في انتخابات مكفولة تماما وتشترك فيها كل الاحزاب السياسية فسي البلد . وعلى سبيل المثال هناك الآن تسعة مرشحين ومجموعات لمنصبي رئيس ونائب رئيس الجمهورية ، وهما من المناصب التي لا يجوز اعادة انتخاب شاغليها ، وكذلك يقوم اعضاء برلمان ، ورؤساء مجالس بلدية ، وأعضاء مجالس ورؤساء شرطة ، ومستشارون اقليميون ، بحملات لانتخابات ستعقد في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ . وينبغي ان نضيف هنا انه لا يوجد في اكوادور سجناء سياسيون ، ولا حظر تجول ، ولا اى مرحلة من مراحل الحصار ، ولا رقابة على الصحافة ، ولا قيود على الصحفيين الاكوادوريين او الاجانب الذين يمكنهم دخول البلد والخروج منه بحرية .

ولاكوادور تقليد نبيل يتمثل في احترام حقوق الانسان بما يتفق مع هيكل الدولة . ومنذ ما يزيد على مائة عام نص دستور عام ١٨٢٨ على ان " الامة الاكوادورية تعترف بحقوق الانسان بوصفها اساسا ومقصدا للمؤسسات الوطنية " .

كما ان الدستور السياسي ، في مادته ١٩ " يكفل حقوق الافراد ، كحرمة الحياة والسلامة الشخصية ، والحق في التنمية المادية والمعنوية التامة ، ويحظر التعذيب وكل اشكال المعاملة اللاانسانية او المهينة ، ويحظر كل اشكال التمييز ويكفل المساواة امام القانون " .

وتنص المادة ٤٤ من الدستور ، على ان الدولة الاكوادورية ، " تكفل لكل الاشخاص ، رجالا ونساء ، الداخلين في ولايتها ، الممارسة الحرة والفعالة للحقوق المدنية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والتمتع بهذه الحقوق الواردة في الاعلانات والاتفاقات والعهد وغيرها من الصكوك الدولية السارية " .

ولهذا فان الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الخاصين بحقوق الانسان لها
وضع القانون في بلدنا .

وعلاوة على ذلك ، اكدت اكوادور من جديد في ميثاق ريوهايا لقواعد السلوك
عام ١٩٨٠ مستلهمة المثل العليا لهوليفار ، وبالشراكة مع حكومات كولومبيا وفنزويلا ، وبيرو
وكوستاريكا وبنما ، واسبانيا ، في خطوة بالغة الاهمية في سبيل تطوير حقوق الانسان
التعهد :

" بأن احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية
يشكل قاعدة اساسية للسلوك الداخلي لدول مجموعة الانديز ، وبأن الدفاع عن
هذه الحقوق هو التزام دولي يقع على كاهل الدول ، وبأن القيام بعمل مشترك
للدفاع عن تلك الحقوق لا يمثل ، لذلك انتهاكا لهدأ عدم التدخل " .
وتشبا مع هذا النهج التقليدى ، اصبحت اكوادور طرفا في اتفاقية منع جريمة
ابادة الاجناس وقمعها ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ،
والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها واعلان القضاء على التمييز
ضد المرأة . كما اننا اطراف في الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام ١٩٦٩ والاعلان
الامريكي لحقوق وواجبات الانسان لعام ١٩٤٨ .

لهذا السبب أعلن يوم ١٠ كانون الأول / ديسمبر يوماً لحقوق الانسان في اكوادور .
 حيث يلقي كبار المسؤولين في الدولة البيانات ، وتعقد اجتماعات برلمانية خاصة للمنظمات
 والهيئات الخاصة ، وتطوير برامج التعليم على جميع المستويات كما ينشر الاعلان العالمي
 لحقوق الانسان باللغة الاسبانية واللغات القومية لاقلياتنا الوطنية .
 وكانت الجمعية العامة عندما أصدرت في دورتها الثالثة - الاعلان العالمي
 لحقوق الانسان ، قد أوصت بأن تستخدم الحكومات الأعضاء ، وفقاً للمادة ٥٦ من الميثاق ،
 جميع الوسائل المتاحة لها لتتضمن هذا الاعلان رسمياً وتعممه وتشرحه وتتيح قراءته ويحشيه
 تفصيلاً في المدارس وغيرها من معاهد التعليم الأخرى .
 وبهذه الطريقة ، يمكن للرأي العام العالمي - وهو القوة الحقيقية للأمم المتحدة -
 ان يواصل تأييده لهذه المنظمة التي تدعو للسلام ، وتعزيز احترام حقوق الانسان ، تمسحاً
 مع الهدف المكرس في الميثاق لتحقيق التعاون الدولي .
 * ولتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع
 على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين * .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤ .